



## الجمعية العمومية - الدورة التاسعة والثلاثون

### اللجنة الإدارية

البند رقم ٥٤ من جدول الأعمال: التصرف في الفائض/العجز النقدي

### التصرف في الفائض/العجز النقدي

(ورقة مقدّمة من مجلس الإيكاو)

#### الموجز التنفيذي

تتضمّن ورقة العمل هذه تقريراً مقدّماً إلى المجلس عن الوضع الراهن للفائض/العجز النقدي. وتعرّف المادة ٦-٢ من النظام المالي الفائض المالي وتحدّد كيفية التصرف في الرصيد على النحو الذي تقرره الجمعية العمومية. أما المادة ٦-٣ من النظام المالي فتوضّح كيف يمكن تمويل العجز في نهاية السنة السابقة للسنة التي تُعقد فيها دورة الجمعية العمومية، ويمكن أن تطلب الجمعية العمومية إلى الدول الأعضاء تمويل هذا العجز.

وفي ٢٠١٥/١٢/٣١، كان هناك عجز نقدي بمبلغ ١٤,٦ ملايين دولار كندي على النحو المبين في الجدول الوارد في مشروع ورقة عمل الجمعية العمومية. وقبل عام ٢٠١٣، كان العجز النقدي يبلغ ٨,٥ مليون دولار كندي قد نشأ أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة عن المبالغ المقررة في الميزانية (ما يقارب ٣,١ مليون دولار كندي على مدى ثلاث سنوات) والانتقال لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (ما يقارب ٣,٢ مليون دولار كندي). أما الزيادة بمبلغ ٦,١ مليون دولار كندي في العجز النقدي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ فتُعزى في المقام الأول إلى زيادة الاشتراكات الواجبة التحصيل بمبلغ ٤,٩ مليون دولار كندي. وبالتالي، ليس هناك فائض نقدي متاح لتوزيعه بموجب المادة ٦-٢ من النظام المالي والفقرتين ٢ و٣ من منطوق قرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. ويعتبر العجز المالي في ٢٠١٥/١٢/٣١ مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بالدفع الفوري لجميع الاشتراكات المتأخرة من جانب الدول الأعضاء. وبناء عليه، لا يُقترح على الجمعية أن تطلب من الدول الأعضاء تمويل هذا العجز عملاً بالمادة ٦-٣ من النظام المالي.

الإجراء: الجمعية العمومية مدعوة إلى القيام بما يلي:

(أ) أن تأخذ علماً بوضع العجز النقدي في ٢٠١٥/١٢/٣١؛

(ب) أن تعتبر أنه لا حاجة إلى أن تطلب من الدول الأعضاء دفع اشتراكات لتمويل هذا العجز.

الأهداف الاستراتيجية:	ورقة العمل هذه مرتبطة باستراتيجية دعم التنفيذ الخاصة بالتنظيم والإدارة: الميزانية والإدارة المالية.
الآثار المالية:	لا ينطبق.
المراجع:	الوثيقة 10022 Doc، "القرارات السارية الصادرة عن الجمعية العمومية" (في ٢٠١٣/١٠/٤) الوثيقة 7515 Doc، "النظام المالي للإيكاو"

## -١- المقدمة

١-١ تُعرض ورقة العمل هذه على الجمعية العمومية لإطلاعها على رصيد الفائض النقدي وعلى توصية المجلس بخصوص توزيع هذا الفائض النقدي طبقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. وتقدّم معلومات عن الوضع الراهن للفائض النقدي في ٢٠١٥/١٢/٣١ وتبيّن أنه في التاريخ المذكور لم يكن يوجد فائض لتوزيعه وإنما عجز.

## -٢- وضع العجز النقدي

١-٢ بلغ العجز النقدي لدى المنظمة في تاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ ما يقارب ١٤,٦ مليون دولار كندي، ولا يوجد أي فائض نقدي لتوزيعه طبقاً للمادة ٦-٢ من النظام المالي وقرار الجمعية العمومية ٢٦-٢٣. وفي ٢٠١٥/١٢/٣١، كان هناك عجز نقدي بمبلغ ١٤,٦ مليون على النحو المبين في الجدول الوارد في مشروع ورقة عمل للجمعية العمومية. وقبل عام ٢٠١٣، نشأ العجز النقدي بمبلغ ٨,٥ مليون دولار كندي أساساً من نقص الإيرادات المتفرقة عن المبالغ المقررة في الميزانية (ما يقارب ٣,١ مليون دولار كندي على مدى ثلاث سنوات) والانتقال لأول مرة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) (ما يقارب ٣,٢ مليون دولار كندي). أما الزيادة بمبلغ ٦,١ مليون دولار كندي في العجز النقدي من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٥ فنُتجرت في المقام الأول إلى زيادة الاشتراكات الواجبة التحصيل بمبلغ ٤,٩ مليون دولار كندي. ويُعتبر العجز المالي مؤقتاً ويمكن التغلب عليه بالدفع الفوري لجميع الاشتراكات المتأخرة من جانب الدول الأعضاء. وبناءً عليه، لا توصي الجمعية العمومية بأن تطلب إلى الدول الأعضاء دفع اشتراكات لتمويل هذا العجز.

٢-٢ وفيما يلي ملخص الفائض/العجز المتراكم:

الرصيد في ٣١ ديسمبر/كانون الأول  
(المبالغ بالآلاف الدولارات الكندية)

٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	
3 288	(1 576)	(1 241)	الفائض المتراكم
(17 901)	(14 739)	(23 138)	تُطرح منه: الاشتراكات المقررة المستحقة من الدول الأعضاء
(14 613)	(16 315)	(24 379)	الفائض/(العجز) النقدي

- انتهى -